

Distr.: Limited
11 November 2005
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الستون

اللجنة الثالثة

البند ٦٢ من جدول الأعمال

التنمية الاجتماعية، بما فيها المسائل ذات الصلة
بالحالة الاجتماعية في العالم والشباب والمسنين
والمعوقين والأسرة

الاتحاد الروسي، أذربيجان، جامايكا*: مشروع قرار منقح

متابعة الذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة وما بعدها

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٨٢/٤٤ المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، و ١٤٢/٥٠ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، و ٨١/٥٢ المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، و ١٢٤/٥٤ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، و ١١٣/٥٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، و ١٦٤/٥٧ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، و ١٥/٥٨ المؤرخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، و ١١١/٥٩ المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، و ١٤٧/٥٩ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ المتعلقة بإعلان السنة الدولية للأسرة، والأعمال التحضيرية للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة ومتابعتها،

* قدم باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة ال ٧٧ والصين.

وإذ تلاحظ أن الجمعية العامة، في الفقرة ٥ من قرارها ١١١/٥٩ والفقرة ٢ من قرارها ١٤٧/٥٩، على التوالي، أكدت ضرورة تحقيق أهداف السنة الدولية للأسرة ووضع تدابير ونهج ملموسة للتصدي للأولويات الوطنية فيما يتعلق بقضايا الأسرة؛

وإذ تلاحظ أيضا أن الأحكام المتعلقة بالأسرة في نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة في التسعينات وعمليات متابعتها لا تزال تشكل موجهة في مجال السياسة العامة بشأن السبل الكفيلة بتعزيز العناصر المركزة على الأسرة في السياسات والبرامج كجزء من نهج شامل متكامل حيال التنمية،

ووعيا منها بأن الذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة في عام ٢٠٠٤ قدمت حافزا لإدراج شواغل الأسرة في إطار عملية التخطيط الإنمائي الوطني،

وإذ تدرك أن الهدف الأساسي لمتابعة الذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة هو دعم الأسر في أداء مهامها المجتمعية والإنمائية، وتعزيز مواطن قوتها، ولا سيما على الصعيدين الوطني والمحلي،

وإذ تسلّم بضرورة مساعدة الأسر على أداء دورها في الدعم والتعليم والتنشئة مساهمة منها في التكامل الاجتماعي،

واقترانها منها بضرورة كفاءة متابعة ذات منحة عملي للذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة في ما بعد عام ٢٠٠٤،

وإذ تسلّم بأهمية الدور الحافز والداعم الذي تضطلع به هيئات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة واللجان الإقليمية في تعزيز التعاون الدولي عن طريق كفاءة متابعة ذات منحة عملي في مجال الأسرة،

ووعيا منها بضرورة استمرار التعاون في ما بين الوكالات بشأن الأسرة من أجل إرهاف الوعي بقضايا الأسرة في صفوف هيئات الإدارة داخل منظومة الأمم المتحدة،

وإذ تسلّم بأن منظمات المجتمع المدني، بما فيها المؤسسات البحثية والأكاديمية، لها دور محوري في أنشطة الدعوة والترويج والبحث وصنع السياسات في مجال صياغة السياسات المتعلقة بالأسرة،

وإذ تحيط علما مع التقدير بتقرير الأمين العام عن متابعة الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة وما بعدها^(١)،

(١) A/60/155.

- ١ - تشجيع الحكومات على مواصلة بذل قصارى جهدها لتحقيق أهداف السنة الدولية للأسرة وإدراج بعد أسري في عملية صنع السياسات؛
- ٢ - تدعو الحكومات إلى الاحتفاظ بآليات التنسيق الوطنية التي تم إنشاؤها أو تنشيطها خلال الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة وذلك من أجل تنسيق السياسات والبرامج والاستراتيجيات بهدف إحداث تحولات إيجابية عن طريق إدراج قضايا الأسرة في التخطيط الإنمائي الوطني؛
- ٣ - توصي بأن تقوم الحكومات، بالتعاون مع المراكز الأكاديمية والبحثية المعنية، فضلاً عن المنظمات غير الحكومية المعنية، بتشجيع إجراء أبحاث ذات منحى عملي تعالج السياسات العامة. بمنظور أسري وأن تساهم في وضع استراتيجيات وسياسات وبرامج ترمي إلى تعزيز سبل العيش الاقتصادية والمستدامة للأسر؛ وتشجع برنامج الأمم المتحدة المعني بالأسرة على دعم وإجراء بحوث ذات منحى عملي، بما في ذلك من خلال إصدار دراسات ومنشورات بحثية تناول مواضيع ذات صلة، وذلك بهدف تكميل أنشطة البحث التي تضطلع بها الحكومات؛
- ٤ - تشجع الحكومات على دعم صندوق الأمم المتحدة الاستثماري المعني بالأسرة لتمكين إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة من تقديم مساعدة موسعة إلى البلدان، بناء على طلبها؛
- ٥ - تحث الدول والوكالات المتخصصة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية على معالجة الشواغل المتصلة بالأسرة في إطار الالتزامات المتعهد بها خلال مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية ذات الصلة وعمليات متابعتها؛
- ٦ - تحث الدول الأعضاء على تهيئة بيئة مواتية لتعزيز ودعم جميع الأسر، مسلّمة بأن المساواة بين المرأة والرجل واحترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع أفراد الأسرة عنصران أساسيان لكفالة رفاه الأسرة والمجتمع بأسره، ومذكّرة بأهمية التوفيق بين العمل والحياة الأسرية، ومسلّمة بالمبدأ القائل بأن تنشئة الأطفال ونمائهم مسؤولية مشتركة تقع على عاتق الوالدين كليهما؛
- ٧ - تشجع استمرار وزيادة التعاون فيما بين الوكالات ضمن منظومة الأمم المتحدة بشأن القضايا ذات الصلة بالأسرة، وتشجع برامج منظومة الأمم المتحدة وصناديقها ووكالاتها المتخصصة على تعيين جهات تنسيق لشؤون الأسرة ضمن مكاتبها لدعم إدراج قضايا الأسرة ضمن أعمالها؛

- ٨ - **تهيب** بالأمانة العامة مواصلة الاضطلاع بدورها الهام في مجال قضايا الأسرة داخل منظومة الأمم المتحدة، وتشجع، في هذا الصدد، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية على أن تواصل التعاون مع الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني من أجل تعزيز القدرات الوطنية عن طريق تنفيذ الأهداف المعتمدة للسنة الدولية للأسرة؛
- ٩ - **تدعو** الدول الأعضاء إلى إجراء استعراض للدور والمهام الموكلة للآليات الوطنية القائمة المعنية بالأسرة في ما يتعلق بإدراج قضايا الأسرة على نحو أفضل في برامج التنمية الوطنية؛
- ١٠ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار؛
- ١١ - **تقرر** أن تنظر في موضوع "متابعة الذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة" في دورتها الثانية والستين في إطار البند المعنون "التنمية الاجتماعية، بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم والشباب والمسنين والمعوقين والأسرة".